

من أجل نسوية فاعلة

د. بامبلا شرابية

تركز عدّة دراسات حالياً وخاصةً منذ بدء ما سمّي بالربيع العربيّ، على مكانة المرأة بشكلٍ عامّ، والنسوية بشكل خاصّ، في سياق الحرب والاحتلال العسكريّ والنزاع الأهليّ في بلدان المشرق العربيّ. أذكر على سبيل المثال: أمل عميرة، أميرة يوسف بدري، داليا سعيد مصطفى، دينا جورجيس، هيفاء زنكنة، إلخ. تعكس هذه الدراسات التزاماً عميقاً بقيم الحرّية والمساواة، ولكنها تعبّر عن خيبة أمل بسبب خيانة هذه القيم. فإنّ النسويات يقفن اليوم في موقف صعب: التماثل بشدّة مع الحركات الوطنيّة، أو الابتعاد عنها بسبب أوضاع النساء المهملة في المجتمعات العربيّة.

إنّ النقاشات حول هذه المسائل واضحة، خاصةً في فلسطين والعراق ولبنان. حين تنزع الفلسطينيات العلمانيّات إلى التماثل ومبادئ حقوق الإنسان العالميّة، ينزع أعضاء الحركة النسائيّة الإسلاميّة في الضفّة الغربيّة وغزّة إلى خطّ الوطنيّة والنشاطيّة الإسلاميّة، وبل رفض النسوية بوصفها غير وطنيّة ومستوردة من الغرب. أضف إلى ذلك سيطرة الطبقة المحترفة والنخبويّة من العاملات في المجال الأهليّ على الحركة النسوية، وكانت النتيجة تضاؤل شرعيّتها وضعف قوتها، بعدما كانت في السابق جزءاً مهمّاً من النضال الشعبيّ ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ. ومن المؤكّد أنّ استخدام المرأة الفلسطينيّة الاستشهاديّة في أدبيّات الحركة الإسلاميّة يمحي من ذاكرة الناس تاريخ المشاركة العضويّة التي قدّمتها النساء الفلسطينيات في المقاومة الوطنيّة.

أمّا التنظيمات النسوية في العراق فقد تورّطت معظمها مع قوّات الاحتلال الأميركيّة منذ بدايات الغزو الأميركيّ، وقامت فجوة بين ما تقوله النساء في مواقع سياسيّة رسميّة وأوضاع النساء العراقيّات الحقيقيّة، الأمر الذي ساهم في القضاء على التقدّم الذي أحرزته النساء في الماضي.

نشهد في لبنان بداية وجه جديد للحركة النسوية، من خلال عمل منظمات وأفراد على مسائل العنف الأسريّ والعاملات الأجنبيّات واللاجئات السوريات ودور المرأة في السياسة... هذه الحركة ليست ذات وجه متكامل وموحد، لكنّها تركز على نضال مشترك ضدّ ثقافة العنف في سياق الحرب والأنظومة الأبوية، ضدّ تعريف الرجولة في أجواء النزاعات والتعذيب والقتل وصورة المرأة المشوّهة التي حملت بصمت عذاباتها على مدى أجيال. وبالرغم من وجود العامل المشترك هذا، تظهر دراسات الميدانية تشنّاً نسويّاً مبنياً على تناقض في التوجّهات الأيديولوجية والأهداف المعلنة والإستراتيجيات المتوخّاة. أذكر هنا أيضاً الصراع بين الطبقات الاجتماعية والانتماءات السياسيّة والصراع على التمويل الأجنبيّ (أميركيّ وأوروبيّ) والإشكالية القائمة في رفض بعض الاتّجاهات النسوية ذات التوجّه العلمانيّ للنسوية الدينية (مسيحية وإسلامية) والعكس صحيح، إذ يبدو أنّ ثمة قناعة بعدم إمكانية التوفيق بين الخطابات الدينية والعلمانية، بحجّة أنّ الأديان السماوية أبوية، أو أنّ الخطاب النسويّ العلمانيّ يتبع خطاب حقوق الإنسان الدوليّ، وأنّ لا وجود لفكر وممارسات مساواة الرجل والمرأة في تاريخ شعوب غرب آسيا - وقد عارضتُ هذا التصرّ في كتابي **المرأة في غرب آسيا، رحلة إلى الماضي** (دار المشرق، 2013). من هنا التحريم الذي تفرضه معظم الحركات النسائية على نفسها، انطلاقاً من مخافة الظهور بمظهر الناقل عن الغرب. فإنّ الناس الذين تخشى هذه الحركات إزعاجهم ليسوا الجماعات الدينية فحسب، ولكن هم الجماعات العلمانية والوطنية التي تضمّ طلبات نسوية ولكن من دون جدية كبيرة .

من الممكن أن تعارض النسويات العلمانيات المشروع السياسيّ الإسلاميّ في الوقت الذي يؤيّد أهداف النسوية الإسلامية التي تعترف للنساء بصوت نقديّ في تفسير دينهنّ والتاريخ الإسلاميّ. مصدر الخطر يأتي حين تدّعي النسويات الإسلاميّات تمثيلهنّ النمط النسويّ الوحيد في الوطن العربيّ، وعندما تستعمل العلمانيات الإستراتيجية نفسها لتهميش دور المسلمات. لقد قطعت المرأة العربية والغرب آسيوية ومشروعها النسويّ مسافاتٍ طويلة، لكنّ رحلتها لم تنته بعد، وهناك مكان لكلّ وجهات النظر على طاولة النقاش.

بحسب اعتقادي، قام الاختلاف بدور ديناميكي في تشكيل الحركات النسوية بالماضي، وقد يقوم في الحاضر أيضاً بدور إيجابي، خاصةً عندما يربط مجموعات من النساء (والرجال) حول مشكلات سياسية محدّدة أو حول مسألة بناء السلام وكسر حلقة الحرب. ولكن يتعيّن على كلّ حركة أن تتعلّم من الأخرى لتكون الفائدة بينهما متبادلة، وأن تعمل سويةً باتجاه إستراتيجية نسوية فعّالة، مثل إصلاح الثقافة العامّة والتربية والعقليّات، مع التشديد على الإصلاحات القانونية؛ وإعادة تفسير التاريخ والأدب والسياسة والاقتصاد والسيرة الذاتية والدين وغيرها. أتطرّق هنا إلى مسألة إصلاح الفكر الدينيّ مثلاً: في دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، يشير نصر حامد أبو زيد إلى تجميد المجتمعات الإسلاميّة للحوار في موضوع النساء بسبب وضع الشريعة بموازاة العقيدة؛ والشريعة بطبيعتها بحسب أبو زيد مقيدة بالمكان والزمان، وبالتالي غير ثابتة، وإنّ بعض الفقهاء لجأوا إلى تبرير بيولوجيّ ثابت لا علاقة له بالدين، كي يكرّسوا منحى التمييز بدل المساواة. من هنا أهميّة البثّ الحيويّ في العقل والمجتمع الإسلاميّ. أمّا محمّد أركون فيعتقد أنّه ليس بإمكاننا بلورة معرفة علميّة تجاه التراث الإسلاميّ - الذي يشكّل النصّ الدينيّ أحد ركائزه - إلاّ إذا أقمنا المناهج التي ظهرت في حقل علوم الإنسان والمجتمع، ونسلط الضوء على منهجية نقدية وتفكيكية قادرة على تعرية التراث الإسلاميّ في جميع مستوياته.

على الحركات النسوية إذاً أن تكون نقدية ولكن ليس نقدًا موجّهًا إلى البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وحدها، بل نقدًا موجّهًا إلى سياساتها ومفاهيمها حول ما يشكّل "نحن". هو النقد الذي يكون أساس التضامن. لا يمكن بعد الآن أن تبقى الحركات النسوية على هامش التيارات السياسية في المجتمع، تتجاهلها بسهولة السلطات القائمة. لذلك عليها ابتكار خطابٍ جديد يجمع تنوّعها ضمن الوحدة من دون نفي الاختلافات. إذا ما استطاعت أن تحلّ المآزق الكامنة فيها، تمكّنت من ردم الهوة بشكلٍ فعّال، ما يكسبها دفعاً كبيراً إلى الأمام.